

مادة ٥ — يلزم جميع العاملين في مهنة التعليم في المدارس الرسمية والخاصة من الفتنه الأولى والثانية الانضمام إلى عضوية الإقامة . ويحدد النظام الداخلي للنقابة كيفية الانضمام وضبط قيود الأعضاء .

مادة ٦ — نقابة المعلمين ذات شخصية اعتبارية ولها جمعية عمومية ومجلس نقابة ويلان فرعية ويصدر نظامها الداخلي بقرار من وزير التربية والتعليم .

مادة ٧ — الجمعية العمومية للنقابة :

تتكون هذه الجمعية من ٣٠٠ عضو نصفهم من الفتنه الأولى والنصف الآخر من الفتنه الثانية ويحدد النظام الداخلي للنقابة كيفية انتخاب هذه الجمعية ونوعة المضوئه فيها وكيفية انعقادها وإصدار قراراتها .

مادة ٨ — اختصاصات الجمعية العمومية :

تحتخص الجمعية العمومية بما يلي :

(١) بحث أعمال النقابة واعتبار الحساب السنوي للسنة المنقضية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات .

(ب) انتخاب أعضاء مجلس النقابة من بين من يشغله من أعضاء الجمعية العمومية .

(ج) انتخاب النقيب والوكيلين .

(د) اعتبار الميزانية العمومية .

(هـ) تعيين مراقب حسابات السنة المقبلة .

(و) النظر فيما يهم النقابة من سائل يرى من حق النقابة أو وزير التربية والتعليم عرضها عليها .

(ز) إقرار النظام الداخلي للنقابة الذي يده علس النقابة . أو تقاده التعديلات التي يقترحها عليها .

(ح) النظر فيما يعرضه مجلس النقابة من اقتراحات لتعديل بعض مواد هذا القانون .

مادة ٩ — انتخاب النقيب والوكيلين :

ينتخب النقيب والوكيل الأول من أعضاء الفتنه الأولى والوكيل الثاني من أعضاء الفتنه الثانية وذلك لمدة سنتين ، ويكون الانتخاب من قبل الجمعية العمومية بالاقراغ المرى بن بين المرشحين من الأعضاء الذين ينتمي على خدمتهم مدة عشر سنوات على الأقل .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠

بشأن إنشاء نقابة للمعلمين في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تنشأ للمعلمين في حقل التربية والتعليم في الإقليم السوري نقابة تدعى "نقابة المعلمين" مرکزها دمشق .

مادة ٢ — أغراض النقابة :

(١) العمل هل رفع مستوى التربية والتعليم ونشر الثقافة ، بما في ذلك إنشاء المأهول التعليمية المختلفة والإسهام مع الجماعات والمؤسسات الأخرى في إنشاء هذه المأهول .

(ب) رعاية مصالح أعضائها الأدبية والمادية .

(ج) التعاون مع الوزارة في بحث شؤون التربية والتعليم .

مادة ٣ — يشترط فيمن يكون عضوا في النقابة أن يكون من رعايا الجمهورية العربية المتحدة متبعا بأهلية الكاملة ، وتألف النقابة من :

(١) جميع رجال التعليم العاملين في مدارس ومعاهد الإقليم السوري الرسمية والخاصة التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم على اختلاف درجاتها وأنواعها وموظفي الإدارات المركزية والفرعية لهذه الوزارة .

(ب) الراغبين من الموظفين الذين أحيلوا على التقاعد من الوظائف التي كانوا يشغلونها في ملاكات وزارة التربية والتعليم .

مادة ٤ — ينتخب أعضاء النقابة في فتنه :

(١) الفتنه الأولى — وتضم الحاصلين على شهادة جامعية عليا أو ما في مستواها منها يكن عملهم .

(ب) الفتنه الثانية — وتضم غير الحاصلين على شهادة جامعية عالية أو ما في مستواها . ويقتصر من الفتنه الأولى موظفو وزارة التربية والتعليم المصنفون لوظيفة "مدرس" ولو لم يكونوا من حملة الشهادات العالية .

مادة ١٤ - يحدد النظام الداخلي للنقابة كيفية انعقاد مجلس النقابة وأرقام اجتماعاته وكيفية إصدار قراراته .

مادة ١٥ — ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه أو من غيرهم من أعضاء النقابة بخلافها فئة تمثل نوافع الاختصاص المختلفة ، ويحدد النظام الداخلي تنظيم أعمال هذه اللجان واحتياجاتها .

الحان الفرعية

مادة ١٦ — يختار مجلس النقابة في مقر كل محافظة بمنة فرعية من أعضاء الجمعية العمومية في المحافظة تمثل نقابة النقابة بقدر الإمكان ، و تقوم هذه الملحان بأداء ما يكلفها به مجلس النقابة .

الطعن في انتخاب الجمعية العمومية

مادة ١٧ - وزير التربية والتعليم أن يطعن في صحة تكوين الجمعية العمومية أو في صحة انعقادها أو في صحة انتخابها للأعضاء مجلس النقابة وذلك بتقرير يبلغ إلى محكمة القضاء الإداري يجلس الدولة فلألف يوما من تاريخ إبلاغه قرار الجمعية العمومية .

وكذلك يمكن للخمسين عضوا على الأقل من أعضاء الجمعية العمومية الطعن في قراراتها وفي صحة انعقادها ، خلال خمسة عشر يوما من صدور القرار أو تاريخ الانعقاد وذلك بتقرير موقع عليه بالاسم والتوفيق وفي حالة الطعن بقرار من القرارات يجب أن يكون الأعضاء الخمسون الموقعون على الطعن قد حضروا الجلسة التي اتخذت فيه القرار وفي جميع الأحوال يعفي الطعن من الرسوم القانونية .

ونفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن هل وجه الاستعمال وذلك بعد سماع أقوال النقيب أو سؤاله خطياً ومن ثم سماع أقواله أو سؤاله خطياً .

مادة ١٨ - إذا حكىت محكمة القضاء الإداري بقبول الطعن ينفذ الحكم فوراً وتدعى الجمعية العمومية إلى الاجتماع في مدى ثلاثة يوماً من تاريخ الحكم، وتدعى كذلك خلال نفس المدة في حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب النقيب أو أحد الوكيلين أو ثلاثة أعضاء فأكثر من أعضاء مجلس التأمة .

اما إذا كان عدد من أبطال انتخابه أقل من ذلك حل عمله من يليه
من المرشحين وفقا لاحكام المادة ١٢

مجلس النقابة

مادة ١٠ - يتألف مجلس النقابة من ١٨ عضواً عدا النقيب والوكلين،
نصفهم من الفئة الأولى والنصف الآخر من الفئة الثانية ويكون الانتخاب
من قبل الجمعية العمومية بالاقتراع السري من بين أعضائها المرشحين الذين
مضى على خدمتهم مدة خمس سنوات على الأقل ، ويحدد النظام الداخلي
للقابة مدة العضوية في مجلسها وكيفية إسقاط هذه العضوية .

مادة ١١ - ينتخب مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه أمين الصندوق وأمين السر ومحلي النقابة في الحان التي تدعى النقابة للاشتراك في أعمالها .

مادة ١٢ – إذا خلا مرکز التقيب بالوفاة أو بالاستقالة أو بأى سبب حل محله الوكيل الأول إلى أن تنتخب الجمعية العمومية في أول اجتماع لائق خلفا له وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس النقابة حل مكانه اللذة الباقية من حضوريته العضوية الحاصل على أكبر عدد من الأصوات بفارق من انتف للجلس من نفس الهيئة.

مادة ٣١ — يختص مجلس النقابة بما يأتي:

(٤) إعداد النظام الداخلي للنقاية ، واقتراح ما يرى مدخاله عليه من توصيات بعد ذلك .

(ب) تنفيذ قوارات الجمعية العمومية.

(ج) العمل بكل الوسائل على رفع شأن المهنة أدبياً ومادياً وتقرير إنشاء النوادي والمعاهد التعليمية المختلفة أو الإسهام مع الجماعات أو المؤسسات الأخرى في سبيل إنشاء هذه المعاهد.

(د) إعداد الميزانية العامة واقتراح كافية استئثار أموال النقابة على الجمعية العمومية.

(٤) الإشراف على المسميات وعلى تحصيل الاشتراكات

٤) علبة المصاالت الأدبية والمادية لأعضاء النقابة .

(ز) النظر فيما يتقدم به الأعضاء من اقتراحات اعرضها على الجمعية العامة .

(ج) إذا قدم نحون عضوا على الأقل من أعضاء النقابة إلى المجلس
يطلب عرض اقتراح على الجمعية العمومية وجوب حل المجلس
عرض هذا الاقتراح بشرط أن يكون متفقا مع قانون النقابة .

وعلـ القرار الجمهوري رقم ٧٧ لـ سنة ١٩٥٧ بـ إنشـاء إدارـة مـرفـق
مياه القـاـهـرـة ؟

وعلـ القانون رقم ٤٠٣ لـ سنة ١٩٦٠ بـ شأن مـيزـانـيـات جـالـسـ المـديـريـات
وـالـجـالـسـ الـبـلـدـيـةـ وـالـقـروـيـةـ ؟

قرر :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات مرفق مياه القاهرة لسنة ١٩٦٠ بمبلغ ٣,١٩٩,٠٠٠ ج (ثلاثة ملايين ومائتان وتسعمائة ألف جنيه) منه مبلغ ١,٤٣٨,٨٠٠ ج (مليون وأربعمائة وثمانون ألفاً وثمانمائة جنيه) للصرفات العادية وبمبلغ ١,٧٦٠,٢٠٠ ج (مليون وسبعمائة وستون ألفاً ومائتا جنيه) للصرفات غير العادية - الأعمال الجديدة - وذلك حسب الجدول حرف (١) المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - تقررت ميزانية إيرادات مرفق مياه القاهرة لسنة ١٩٦٠ بمبلغ ٣,١٩٩,٠٠٠ ج (ثلاثة ملايين ومائتان وتسعمائة ألف جنيه) منها مبلغ ٢,٠٤٢,٠٠٠ ج (مليونان وأثنان وأربعون ألف جنيه) لإيرادات عادية وبمبلغ ١,١٥٧,٠٠٠ ج (مليون ومائة وسبعين ألف جنيه) من الفرض المصرح به طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لـ سنة ١٩٥٩ والحساب الباقي المكتشف وذلك حسب الجدول - حرف (ب) المرافق لهذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسـةـ الجـمهـورـيـةـ فـيـ ٢٠ـ ذـيـ الـقـدـدـةـ سـنـةـ ١٣٧٩ـ (١٥ـ ماـرسـ ١٩٦٠ـ)

جمال عبد الناصر

الاشتراكـاتـ المـالـيـةـ

مادة ١٩ - كل عضو من أعضاء النقابة ملزم بدفع اشتراك سنوي لصندوق النقابة قدرة ١٢ ليرة سورية سنواً . يجري حسماً مشاهراً من قبل عاصب الإدارة أو مدير المدرسة الخاصة المختص ويسددها شهرياً بمحواله على المصرف الذي يعيث مجلس النقابة .

أحكام انتقالية

مادة ٢٠ - إلى أن يتم انتخاب أول مجلس للنقابة يشكل وزير التربية والتعليم بـخـانـاتـ فيـ جـيـعـ المحـافـظـاتـ تكونـ مهمـتهاـ تسـجـيلـ الأـعـضـاءـ الـذـينـ توـفـرـ فـيـهـمـ الشـرـوـطـ المـطلـوبـةـ لـضـوـيـةـ الـنـقـابـةـ الـمـصـوـصـ عـلـيـهـاـ فـيـ هـذـاـ القـانـونـ والإـشـرافـ عـلـىـ اـنتـخـابـ الـمـعـيـةـ الـعـمـومـيـةـ لأـولـ مـرـةـ وـفقـ الـطـلـيـاتـ الـمـؤـقـتـةـ الـتـيـ تـضـمـنـهاـ وزـارـةـ التـرـيـةـ وـالـتـعـلـيمـ .

مادة ٢١ - بعد صدور هذا القانون لا يجوز لمـيـثـاتـ التـعـلـيمـ الـفـائـدـ حالـاـ مـارـسـ أـىـ لـونـ مـنـ الـأـوـانـ النـاطـقـ الـذـيـ أـنـشـأـتـ مـنـ أـجـلـهـ نـقـابـةـ المـعـلـمـينـ .

مادة ٢٢ - ينشرـ هـذـاـ القـانـونـ فـيـ الـجـريـدـةـ الرـسـمـيـةـ ، وـيـسـلـ بـهـ

فيـ الإـقـليمـ السـوـرـيـ

صدر براسـةـ الجـمهـورـيـةـ فـيـ ١١ـ ذـيـ الـحـجـةـ سـنـةـ ١٣٧٩ـ (٥ـ يـونـيهـ ١٩٦٠ـ)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٤٦ لـ سنة ١٩٦٠

بربط ميزانية إدارـة مـرفـقـ مـياهـ القـاـهـرـةـ لـسـامـ ١٩٦٠ـ

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلـ القانون رقم ١٤٥ لـ سنة ١٩٤٩ بـ إـنشـاءـ جـلـسـ بلـدـىـ مـدـيـنـةـ القـاـهـرـةـ

وـالـقـوـاـئـنـ المـعـدـلـةـ لـهـ ؟